ردّت على مزاعم واشنطن: الهزيمة يتيمة أما النصر فهو متعدد الآباء.. واعتبرت بقاء «التحالف» انتهاكاً لسيادتها

الكرملين: لن نعيد جميع عسكرينا من سورية وتحضيرات «سوتشي» جارية

| وكالات

أكدت موسكو أنها لن تعيد جميع العسكريين الروس من سورية، وردت على تشكيك واشنطن بشأن سحب قواتها من هذا البلد ومزاعمها بأن النصر هناك لم يكن بفضلها، بأن ذلك كان منتظراً وينطبق عليه المثل الروسي القائل «الهزيمة يتيمة أما النصر فهو متعدد الآباء».

واعتبرت، أن تواجد قواتها في سورية قانوني، على حين بقاء «التحالف الدولي» انتهاك لسيادة سورية، في وقت أكدت فيه أن التحضيرات جارية لتنظيم مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي المقرر عقده مطلع العام المقبل.

وأعلن المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف، أمس بحسب وكالة «سانا» للأنباء، أنه لن تجري إعادة جميع العسكريين الروس من سورية، مشيراً إلى بقاء قاعدتي حميميم وطرطوس.

ونقلت وكالة «سبوتنيك» للأنباء عن بيسكوف قوله: «إن الوحدة الروسية لن تخرج من سورية بالكامل كما تم الإعلان سابقاً».

وفي رده على تصريحات الجانب الأميركي حول عدم سحب القوات الروسية من سورية بالكامل، أكد بيسكوف، أن الجانب الروسي أعلن ذلك، وقال: «ما يتعلق بحقيقة عدم سحب جميع القوات، فإن القاعدة المؤقتة في حميميم والمركز في طرطوس سيواصلان العمل، كما قال الرئيس والقائد الأعلى بوتين حول هذا الأمر».

وبشأن المزاعم الأميركية، بأن النصر في سورية لم يكن بفضل روسيا، قال بيسكوف: إنه «يمكن تطبيق المثل الروسي القائل: الهزيمة يتيمة أما النصر فهو متعدد الآباء».

ولفت بيسكوف إلى أن القضية لا تنحصر في النصر على الإرهاب في سورية بل إن القائد العام الأعلى للقوات المسلحة الروسية الرئيس فلاديمير بوتين اتخذ قراراً بسحب قسم كبير من مجموعتنا العسكرية من سورية على خلفية أن الوضع فيها لا يتطلب وجود قوات كبيرة.

وأعلن بوتين خلال زيارة خاطفة الاثنين الماضي لقاعدة حميميم العسكرية في سورية أن مهمة القوات الروسية أنجزت بشكل كبير في دعم الحكومة السورية ضد الإرهابيين، وأمر ببدء سحب مجموعة القوات الروسية إلى نقاط مرابطتها الدائمة.

وفي وقت سابق من يوم أمس، نقلت وكالة «رويترز» للأنباء، عن المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» الميجر أدريان رانكين جالاوي قوله: «إن الولايات المتحدة لم تلحظ أي سحب كبير للقوات الروسية منذ إعلان بوتين». كما شكك مسؤولون أميركيون، بحسب «رويترز»، في تصوير المسؤولين الروس والسوريين لسورية على أنها بلد مهيأ للسلام فور استعادة آخر جيوب لتنظيم داعش.

وقالت المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي الأميركي كيتلين هايدن: «نعتقد أن الإعلان الروسي عن هزيمة داعش سابق لأوانه».

من جانبه، قال نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف في تصريح نقلته «سانا» أمس: «إن موسكو لم تستغرب مزاعم واشنطن بصدد سحب مجموعة القوات الروسية من سورية لأن ذلك كان منتظراً».

وأضاف ريابكوف: «مهما تكن الأعمال التي نقوم بها لتنفيذ المهمات المطروحة في هذا الاتجاه والاتجاهات الأخرى فإن الأميركيين يجدون على الدوام ذرائع للتشكيك بذلك على أقل تقدير أو مواجهته بنقد لاذع». وأوضح، أن روسيا لعبت وتواصل لعب دور أساسي في تطبيع الوضع في سورية وتبذل جهوداً مكثفة ومثمرة على الصعيد السياسي وهذا ما يثير طبعاً مشاعر الحساسية لدى واشنطن تجاه موسكو. وأكد أن إبقاء أميركا قواتها في سورية يعكس استهتار واشنطن بقواعد ومتطلبات القانون الدولي ويناقض الخط الثابت الذي تنتهجه روسيا الاتحادية.

وأعاد ريابكوف إلى الأذهان أن أميركا دخلت سورية من دون دعوة من حكومتها ومن دون موافقة مجلس الأمن الدولي وهي موجودة هناك بصورة غير شرعية.

بدورها قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا أمس، بحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: إن «التواجد الروسي في سورية يحمل طابعاً قانونياً متوافقاً كلياً مع القانون الدولي»، مضيفة: إنه لا يمكن قبول تبريرات التحالف الدولي التي تنتهك سيادة سورية.

وفيما يتعلق بسحب القوات الروسية من سورية، أكدت زاخاروفا، أن العسكريين الروس سيقطعون الطريق أمام الإرهابيين عند الضرورة.

وتقود واشنطن «تحالفاً دولياً» مزعوماً بحجة مكافحة داعش في سورية، على حين يرتكب هذا «التحالف» المجازر بحق المدنيين.

وحول مؤتمر الحوار الوطني السوري المقرر عقده العام المقبل في مدينة «سوتشي»، أكدت زاخاروفا، بحسب «سانا»، أن التحضيرات جارية بنشاط لتنظيم المؤتمر، حيث يجري حالياً بحث مسألة المشاركين مع مختلف الأطراف المعنية.

مجموعة من عناصر كتيبة الشرطة العسكرية الروسية قبيل توجهها نحو مطار محج قلعة بغية عودتهم إلى بلادهم (عن الإنترنت)

سخرت من إعلان ترامب نجاح بلاده بالقضاء على الإرهاب

موسكو تبقي سفنها البحرية وتعتزم توسيع قاعدتها في طرطوس

| الوطن – وكالات

بينما قدم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى مجلس الدوما مشروع اتفاقية بين موسكو ودمشق، بشأن توسيع القاعدة البحرية الروسية في ميناء طرطوس، سخر مسؤولون روس من إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب أن بلاده حققت انتصاراً على تنظيم داعش الإرهابي في سورية والعراق.

ورغم بدء انسحاب القوات الروسية من سورية، قدم بوتين أمس إلى مجلس الدوما (الغرفة السفلى لبرلمان البلاد) مشروع اتفاقية بين موسكو ودمشق، بشأن توسيع القاعدة البحرية الروسية في ميناء طرطوس.

وذكر بيان لمجلس الدوما أن مشروع الاتفاقية يقضي بتوسيع القاعدة، وكذلك يتعلق بدخول السفن الروسية في المياه والموانئ السورية، وذلك بعد ساعات من تعيين بوتين لنائب وزير الدفاع الروسي نيقولاي بانكوف ممثلاً له في غرفتي البرلمان، لمتابعة مسألة المصادقة على الوثيقة الموقعة في دمشق في ١٨ كانون الثاني الماضي.

من جانبه، أوضح الرئيس السابق لهيئة الأركان للقوات البحرية الروسية الأميرال فيكتور كرافتشينكو في حديث لوكالة «إنترفاكس» أن هذا المشروع سيتيح للسفن الحربية الثقيلة، وخاصة من نوع الطراد، دخول القاعدة وتلقي الصيانة هناك.

ووفقاً لوكالة «الأناضول» يقضي الاتفاق بخروج «القاعدة البحرية من مسؤولية سورية المدنية والإدارية، ولن تخضع لتفتيش أو حجز للممتلكات الروسية المنقولة وغير المنقولة في القاعدة، ومدتها ٤٥ عاماً قابلة للتمديد لمدة ٢٥ أخرى بموافقة الطرفين».

في غضون ذلك أعلن مندوب البرلمان الروسي لشؤون سورية دميتري بيليك، أن مجموعة السفن الحربية الروسية التي تضم عشر سفن بينها تلك المزودة بصواريخ «كاليبر» المجنحة، المرابطة قبالة الساحل السوري سوف تبقى متمركزة هناك حتى أجل غير مسمى.

وكان ترامب أعلن في «الكونغرس» خلال مراسم التوقيع على الميزانية الدفاعية الجديدة أول أمس، أن بلاده حققت انتصارا على داعش في سورية والعراق، وذلك بعد يوم من زيارة بوتين إلى قاعدة حميميم العسكرية في جبلة ولقائه الرئيس بشار الأسد ومن ثم إعلانه سحب القوات من سورية.

وقال ترامب: «انتصرنا في سورية، وانتصرنا في العراق، لكنهم (الإرهابيين) ينتشرون في مناطق أخرى. ونلاحقهم بذات السرعة التي ينتشرون بها».

وفي تعليق على تصريح ترامب شبه السيناتور الروسي أليكسي بوشكوف في تغريدة الثلاثاء كلام ترامب بـ«خطاب المؤرخين الأميركيين، الذين يعتقدون أن ألمانيا النازية لم تمن بهزيمة إلا بفضل انضمام الولايات المتحدة إلى الحرب (العالمية الأولى) ضدها».

بدوره، سخر رئيس لجنة الشؤون الدولية بمجلس الاتحاد الروسي، قسطنطين كوساتشوف، من بوتين وقال: إذا استمر الأميركيون في ملاحقة المسلحين (داعش) بمفردهم، مثلما «تنتصر»عليهم حاليا، فهذا ليس إلا نعمة لهم، ويمكنهم الشعور بالأمان.. ولكنه نقمة لسائر البشرية».

وفي شأن منفصل اتهم وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون، إيران بارتكاب سلوك مخرب ومزعزع للاستقرار في المنطقة بينها تسليح حزب الله وحركة حماس وتصدير الأسلحة للمقاتلين الأجانب في سورية، لكن الرد الإيراني على تيلرسون كان قوياً إذ أكد مستشار قائد الثورة الإسلامية الإيرانية للشؤون الدولية علي أكبر ولايتي أن الحكومة والشعب السوري ومحور المقاومة سيخرجون الأميركيين من المنطقة مهزومين، موضحاً في تصريح لوكالة تسنيم الإيرانية أمس أن «الأميركيين يوجدون في عدد من دول المنطقة من دون دعوة رسمية من قبل الحكومات الشرعية ويسعون إلى فرض الهيمنة عليها وإثارة فوضى جديدة في سورية والعراق».

قولاً واحداً

لمصر الدور والتاريخ

عبد المنعم علي عيسى

ربما يصح اليوم توصيف الدور السياسي الذي تؤديه مصر، كنمر مريض، لكنه يشعر بين الفينة والأخرى بأن عليه أن يقوم بما يُشعر الآخرين بوجوده أو يذكرهم بقوته.

شهدت مصر منذ كانون الثاني ٢٠١١ حالة قصوى من الاضطراب، وهي إلى اليوم لم تعرف الاستقرار بعد، حدث ذلك لاعتبارات عديدة ربما من أهمها الوضع الداخلي المأزوم انطلاقا من معضلات عدة تراكمت ولم يجر حلها، وفي الآن ذاته استهداف الخارج الذي استطاع النفاذ من خلال تلك التراكمات التي شكلت ثغورا من الصعب إغلاقها في خلال وقت قصير، ومن الجائز القول إن وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى الحكم في تموز من العام ٢٠١٣ أعطى حالة استقرار نسبية تنعم بها مصر حالياً، إلا أن ذلك لم يكن فقط بسبب طريقة التعاطي مع الملفات الداخلية أو الإقليمية بطريقة تكفل التخفيف من تداعياتها على الواقع المصري، وإنما كان يتأتى أيضاً انطلاقاً من عدم وجود قرار إقليمي أو دولي بتفجير الداخل أو التركيبة المصرية، وربما كان لهذا السبب الأخير الحيز الأهم في الحالة المصرية الراهنة.

من الواضح أن إدارة السيسي اتخذت، منذ إمساكها بالسلطة، سياسة الانكفاء إلى الداخل المصري، في محاولة للابتعاد عن النار الإقليمية المشتعلة في كل حدب وصوب، وفي الآن ذاته أبقت قنواتها مفتوحة مع ما يؤمن الحفاظ على التوازن الهش القائم في الأمن الغذائي، والذي وصلت حدوده إلى ما لم تصله في أي يوم من الأيام في التاريخ المصري الحديث، إلا أن ما جرى هو أن التطورات الحاصلة كانت قد دفعت بصانع القرار نحو مزيد من الانكفاء، حتى ليغيب تماما الدور الإقليمي المصري عن المشهد، والمشكلة هي أن مصر هي دولة دور وليست دولة موارد، والدور هنا هو ما يحدد الموارد وليس العكس، ونظرة سريعة إلى نمو وحجم الاقتصاد المصري وتهافت العقود والشركات عليه زمن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر تؤكد هذه الحقيقة قياساً إلى نظيراتها زمن الرئيس الراحل أنور السادات ومن خلفه أيضاً، برغم الوعود التي أعطيت لمصر في حال سارت في المسار الذي ذهبت إليه، ويمكن النظر هنا في كتاب عبد الناصر والعالم لمحمد حسنين هيكل.

لا بد من التذكير بأن الانكفاءة المصرية بعيداً عن تداعياتها الداخلية سابقة الذكر، كانت على الدوام ذات تأثيرات كارثية تمهد على الدوام لحصول انهيارات في الجبهة العربية أو في مسار الصراع الدائر في المنطقة، ألم تؤد انكفاءة ناصر بعد قبوله بمبادرة وزير الخارجية الأميركي روجرز ١٩٦٩ إلى استفراد الملك حسين بمنظمة التحرير الفلسطينية وسحقها في جرش الأردن في ما عرف بمجازر أيلول الأسود ١٩٧٠؟ ولولاها لما تجرأ الملك على القيام بما قام به حتى ولو كان مدعوما من الأميركيين والإسرائيليين، الم تؤد انكفاءة أنور السادات وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ إلى استفراد إسرائيل بسورية ولبنان وغزو هذا الأخير العام ١٩٨٢ وصولا إلى بيروت لإخراج منظمة التحرير منها؟ ثم ألم تؤد انكفاءة الرئيس حسني مبارك إلى ذهاب الفلسطينيين إلى أوسلو ١٩٩٣ ومن بعدها إلى شن إسرائيل عدوانها على غزة لأربع مرات في غضون خمس سنوات ٢٠٠٨–٢٠٠٩–٢٠١٢–٢٠١٤، وإن كان الأخيران قد حصلا في عهد محمد مرسي وعبد الفتاح السيسي على التوالي؟

حالة الانكفاء المصرية الراهنة سوف تؤدي إلى إطلاق ذات اليد السعودية في القضية الفلسطينية في ظل ظروف عربية عصيبة تكاد تصبح فيها قدرات العرب على المواجهة هي صفر، وفي ظل ظرف داخلي سعودي يدفع بصاحب القرار إلى بيع كل شيء لأجل تحقيق مرام شخصية.

تلاشى الدور المصري حتى بتنا نحتاج إلى من يذكرنا به، وإلا كيف لنا أن نفهم ما تسرب عن اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي انعقد في القاهرة في ١٩ من الشهر المنصرم والذي صدر عنه قرار بوضع حزب الله «منظمة إرهابية» على لوائحه، آنذاك تسربت تقارير تؤكد أن الديبلوماسية المصرية قد جهدت، ونجحت في جهودها، في التخفيف من لهجة البيان وفي استبعاد العديد من المفردات والجمل القاسية بحق الحزب!

هل بات الدور المصري اليوم ينحصر في العمل على تخفيف عدد وشدة الجلدات التي يمارسها الجلاد على الضحية؟

اعتبر أن مسؤولية ذلك تقع على السوريين وكل الدول المرشحة لتصبح هدفاً لواشنطن

«مداد» يدعو لمجابهة فرص نيل الوجود العسكري الأميركي المشروعية الدولية

| الوطن

اعتبر مركز دمشق للأبحاث والدراسات – مداد، في ورقة بحثية بعنوان: «عمليات التحالف الدولي في سورية جرائم فوق سقف القانون»، أن التدخل الأميركي في سورية، سيتبعه سعيٌ حثيث لتحويل الوجود العسكري الذي فُرض بشرعية «الأمر الواقع» إلى وجود تدعمه مشروعية القانون الدولي، الأمر الذي ينبغي مجابهته لإبعاده عن فُرص نيله المشروعية الدولية، من قبل السوريين وكل الدول المرشحة لتصبح هدفاً لواشنطن.

وتهدف الورقة التي تلقت «الوطن» نسخة منها إلى الخروج بمجريات وتفاصيل التدخل العسكري الأميركي الذي تخوضه واشنطن تحت يافطة «التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش»، إلى ميادين المواجهة القانونية لنظرية أميركية بدأت تتشكل على ساحة السلوك الدولي المعاصر، ويُراد لها أن تلقى المقبولية كمبدأ جديد من مبادئ استعمال القوة المشروع في القانون الدولي، ذلك في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول، مروراً بغزو العراق، وتوجيه الضربات إلى ليبيا، وانتهاءً بالتدخل العسكري الأميركي في سورية.

وبحسب «مداد»، فإن خطر التدخل الأميركي، في حال السكوت عنه، لن ينتهي عند هذا الحد، بل سيتبعه سعيٌ أميركي حثيث لتحويل الوجود العسكري الأميركي الذي فُرض على الجغرافية السورية بشرعية «الأمر الواقع» إلى وجود تدعمه مشروعية القانون الدولي، الأمر الذي ينبغي مجابهته لإبعاده عن فُرص نيله المشروعية الدولية، ليس فقط من قبل السوريين، بل من قبل كل الدول المرشحة لتصبح هدفاً للتدخل الأميركي.

ورأت الورقة، أن أفضل سُبل المواجهة تكمن في تسليط الضوء على حقيقة كون الانتهاكات التي وقعت بفعل التحالف الأميركي على الأرض السورية هي جرائم ينبغي توثيقها، وملاحقة مرتكبيها بالمساءلة والتعويض.

ولهذه الغاية، فإن ثمة ما يمكن أن تقوم به الدولة السورية من إجراءات في إطار هذه المجابهة وضمان الحقوق، منها بحسب الورقة: المثابرة على كشف انتهاكات عمليات التحالف الدولي والقوات المتعاونة معه على الأراضي السورية إعلامياً وسياسياً، مع الالتفات إلى أن طرد داعش من أغلبية الأراضي السورية لا يعني أن المشكلة قد انتهت، لأن هذا التدخل في حقيقته وخلفياته يُراد له أن يكتسي طابعاً من المشروعية تحت سقف القانون الدولي، واحتمالات تكراره بصورة، أو بأخرى كبيرة للغاية، ذلك أننا في منطقة مرشحة في أي لحظة للاشتعال بفعل التدخلات الأميركية المتكررة فيها، وهو ما يعني أن التدخل عسكرياً فيها قد يُصبح عادة، وربما عُرفاً دولياً إن لم تعمل الدول المتضررة على مجابهته قانونياً وأمنياً وعسكرياً بجميع السُبل الممكنة حفظاً لسيادتها واستقرارها.

ومن بين ما يمكن أن تقوم به الدولة السورية وفق الورقة «التعجيل في استعادة جهات الضابطة العدلية والهيئات القضائية لوظائفها الطبيعية في المناطق التي يتمكن الجيش من تأمينها بعد طرد التنظيم منها، إلى جانب تأهيل الكوادر التي يُفترض بها التعاطي مع هذه الانتهاكات التي تخلّفها عمليات التحالف الدولي في البلاد كالقضاة، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وموظفي الضابطة العدلية في مجالات تطبيق القانون الدولي الإنساني، إضافة إلى توعية ضحايا هذه العمليات، بحقوقهم القانونية، وحثّهم على الإبلاغ عنها، مع إنشاء آليات رصد وطنية بكوادر حقوقية وفنية مؤهلة تتولى تلقي الشكاوى من ضحايا عمليات التحالف، والقوات العاملة تحت إمرته على الأراضي السورية، سواء أكان ذلك بشكل شخصي أم عبر موقع إلكتروني متخصص، وصولاً لإعداد ملفات متكاملة لكل حالة على حدة متضمنةً موقع الانتهاك على الإقليم بالاستعانة بكل ما يلزم من أساليب التوجه الجغرافي، والتقارير الطبية التي توثق طبيعة إصابات الضحايا ومحاضر، أو تسجيلات صوتية، أو مصوّرة لإفادات الضحايا من الجرحى والشهود، وحفظ هذه الملفات لاستخدامها في الوقت المناسب، مع نشر الإحصائيات والبيانات التي توثّق هذه الانتهاكات بكل الوسائل المتاحة لتصبح المرجع الرئيس في هذا الميدان.

ويضاف إلى ذلك، بحسب الورقة «تسهيل تشكل كيانات (منظمات – جمعيات) غير حكومية، تتولى تمثيل الضحايا، وذويهم، وغيرهم من المتضررين بصورة قانونية تبدو بعيدة عن تسييس لهذه الحقوق، بما يكفل إمكانية التحرك للادعاء أمام المراجع القضائية الأجنبية التي تقبل مثل هذا النوع من الدعاوى، إلى جانب عرض هذه الانتهاكات أمام الهيئات الدولية المتخصصة في قضايا العدالة الجنائية وحقوق الإنسان، وتشكيل لجان متخصصة في مختلف الجهات العامة تتولى تقييم الأضرار المادية بنتيجة عمليات التحالف الدولي، والاستعانة بمكاتب قانونية دولية توصلاً لتفعيل المطالبات القانونية بالتعويض عن تلك الأضرار أمام المحاكم الأجنبية، أو إبرام تسويات تضمن تلك التعويضات في أطر سياسية وقانونية.

صفعات واشنطن لم توقظ المعارضة من سباتها.. و«أستانا ٨» في ٢٢ المقبل

«جنيف ٨» لا يزال بلا دخان أبيض

| وكالات

لم تستيقظ المعارضة بعد من سباتها في أحلامها، فلم تقرأ الصفعات التي كانت تتلقاها من واشنطن تباعاً كما يجب، على حين كان تشبث وفد الجمهورية العربية السورية بمبادئه وحنكته التفاوضيه سيد الموقف أمس في «جنيف٨»، على حين حسمت كازاخستان موعد الجولة الثامنة من مسار أستانا وأعلنت أنها ستعقد يوم ٢٢ كانون الأول الجاري.

وكانت الصفعة الأميركية الأولى التي تلقاها وفد المعارضة أمس من محرضهم الأول خلال الأزمة السفير الأميركي الأخير لدى دمشق روبرت فورد.

ففي ظهور تلفزيوني له أمس ومن قناة داعمة للمعارضة، قال فورد إن الرئيس بشار الأسد مستمر في السلطة لزمن طويل ومن المستحيل على المعارضة أن تجبره على الرحيل وليس لديها أي خيارات أخرى بسبب الهزيمة العسكرية الكبيرة التي تلقتها على الأرض لذلك عليها عاجلا أم آجلا القبول باستمراره في الحكم رغم أن لاستمراره تداعيات سلبية علينا.

ونقلت مواقع إلكترونية حديث فورد الذي أكد فيه أن ميزان القوى في داخل سورية «لمصلحة النظام وإيران وروسيا وبالتالي فإن الحكومة السورية غير جاهزة لتقديم تنازلات كبيرة ولاسيما أنه ليس لأميركا وزن عسكري وسياسي داخل سورية لاستخراج تنازلات من الحكومة السورية هذا واقع منذ سنوات».

وأضاف فورد: إن المعارضة السورية في حقيقة الأمر باتت بين المطرقة والسندان، وإذا فشلت جولة جنيف فإن تركيا وإيران وروسيا سيحاولون استبدالها بعملية سوتشي تحت إشراف (الرئيس) فلاديمير بوتين الذي من الواضح أنه والرئيس الأسد ناقشا هذا الموضوع» في إشارة إلى زيارة بوتين إلى سورية منذ أيام.

ولفت إلى أن المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا هو تحت الضغط الروسي أيضاً لتقديم تقدم دبلوماسي في جنيف.

كما اعتبر أن تركيا في موقف صعب مثل المعارضة السورية نتيجة الدعم الأميركي للأكراد ما يعني أنها تحتاج إلى دعم روسي لكي تستطيع احتواء النفوذ الكردي في سورية وهو سبب التعاون الأخير بينها وبين روسيا.

أما الصفعة الثانية، فكانت على لسان المتحدثة باسم الخارجية الأميركية آن هيذر ناويرت التي أكدت أن «الشعب السوري هو من يقرر بقاء (الرئيس) الأسد أو رحيله عن السلطة».

بالعودة إلى مجريات «جنيف ٨» التي دخلت المرحلة الثانية منها يومها الرابع، فقد أجرى وفد الجمهورية لقاءً ثالثاً مع دي ميستورا في مقر الأمم المتحدة وانتهى اللقاء من دون أن يرشح عنه أي معلومات حتى إعداد هذا الخبر.

وجاء الاجتماع بعد يوم من بيان نشرته جريدة «قاسيون» الناطقة باسم «حزب الإرادة الشعبية» الذي يتزعمه رئيس «منصة موسكو» المعارضة وقالت إنه لـ«وفد المعارضة» في جنيف تحدث فيه عن «التخلي عن الشروط المسبقة عبر تطبيق القرار ٢٢٥٤ بحذافيره ومن دون أية شروط مسبقة، وسنعمل كل ما يلزم لتحقيق ذلك، وعليه فإننا نرى أن الأسبوع المتبقي من جولة جنيف الحالية هو فرصة جدية لبدء المفاوضات المباشرة، وندعو النظام للانخراط الجدي فيها» حسبما جاء في البيان.

ولم يقنع هذا البيان، ممثل اتحاد الحقوقيين العرب لدى الأمم المتحدة إلياس الخوري الذي أكد بحسب وكالة «سانا» أن «المعارضات المدعومة من الخارج تسعى لتحقيق أجندات أسيادها وهذه المعارضات لا تنسجم مع الواقع ولا مع الزمن لأن الواقع على الأرض تغير منذ أربع سنوات وكذلك الزمن»، مشيراً إلى أن الاعتراف الدولي الواسع بسيادة سورية ووحدة أراضيها واستقلالها هو شيء أساسي في إيجاد حل للأزمة.

وأوضح الخوري أن دستور أي بلد في العالم هو من صناعة الشعب صاحب السلطة والسيادة فالشعب السوري وحده من يقرر إجراء تعديلات على دستور بلاده ومستقبلها.

وأول من أمس، أفادت مصادر إعلامية قريبة وداعمة لـ«وفد الرياض»، أن المبعوث الأممي حذر الوفد بأن الحديث عن الانتقال السياسي ومصير الرئيس بشار الأسد، لم يعد مقبولاً في مسار جنيف وغير مطروح على طاولة البحث، وأن عليهم الاكتفاء بسلة الدستور لإبقاء مسار جنيف حياً وقائماً.

وقالت المصادر: إن دي ميستورا قال لوفد الرياض: «إما أن توافقوا على ما اقترحته عليكم، أو سينتهي مسار جنيف، ويبدأ مسار سوتشي، وهناك لا حظوظ لكم بالحصول على أي تنازلات من قبل الحكومة السورية».

وأكد دي ميستورا لوفد الرياض بأنه لم يعد هناك دولة في العالم تريد مساندتكم، وإن دولاً من بينها إيران وتركيا باتت تدعم مسار سوتشي.

وفي محاولة لتلميع الموقف زعم المتحدث الرسمي لوفد المعارضة، يحيى العريضي، أمس، أن دي ميستورا، لم يطلب من المعارضة تغيير موقفها حول رحيل الرئيس السوري بشار الأسد خلال مفاوضات جنيف.

وفي وقت لاحق من مساء أمس ذكر العريضي في تصريح تلفزيوني أن دي ميستورا أبلغ وفد المعارضة أنه سيناقش بند الانتقال السياسي خلال لقاءيه المنفصلين مع وفد الجمهورية ووفد المعارضة اليوم.

ومع استمرار العجز الذي تبديه مفاوضات جنيف كانت الخارجية الكازاخية تؤكد أن انعقاد الجولة الثامنة من مفاوضات أستانا في ٢٢ الجاري.

وجاء في بيان للوزارة، الموجه لوكالات الإعلام، أمس: «ندعوكم إلى التغطية الإعلامية للاجتماع العام، الذي سيعقد في ٢٢ كانون الأول في فندق ريكسوس أستانا».

من اجتماع الوفد الأممي برئاسة دي ميستورا مع وفد «المعارضة» السورية في جنيف (أ.ف.ب)